الجامعة الوطنية للتعليم

Fédération Nationale de l'Enseignement FNE

Tazdawit tanamurt n Osslmd

ⵜⴰⵣⴷⴰⵡⵉⵜ ⵜⴰⵎⴰⵔⵜ ⵏ ⵜⵙⵍⵎⴷ

الجامعة الوطنية للتعليم ج.و.ت Fédération Nationale de l'Enseignement FNE

خدمة الشغيلة التعليمية وليس استخدامها

منذ سنتين دخلت الدولة في هجوم عدواني على مكتسباتنا يتجلى في:

- ضرب حق الإضراب من خلال الاقتطاع من أجر المضربين؛
- ضرب حق التظاهر والاحتجاج من خلال قمع التظاهرات واعتقال المحتجين؛
- ضرب القدرة الشرائية من خلال الزيادة في الأسعار وتجميد الأجور؛
- التراجع عن اتفاقي 19 و26 أبريل 2011 من خلال رفض تطبيق العديد من بنودهما؛ إحداث درجة جديدة والتعويض عن العمل بالمناطق النائية و الصعبة...

واليوم تستمر الحكومة في عدوانها على مكتسباتنا عبر مشروع تعديل قانون التقاعد

إن هذا المشروع ستكون له عواقب وخيمة على أوضاعنا – كيف ذلك؟

لماذا هناك أزمة في الصندوق المغربي للتقاعد CMR؟

أُسِّس الصندوق المغربي للتقاعد سنة 1930 كصندوق يدبر نظام معاشات الموظفين الفرنسيين خلال فترة الاستعمار، وورثت الدولة المغربية سنة 1956 هذا الصندوق، لكنها لم تُفعله حيث أحدثت قسما للمعاشات تابعا لوزارة المالية لتدبير نظام المعاشات المدنية والعسكرية، وكانت خزينة الدولة تؤدي المعاشات التي لم تكن تشكل عبئا كبيرا نظرا لضعف أعداد المتقاعدين آنذاك.

لكن في نهاية الثمانينات بدأت هذه الأعداد ترتفع والتوظيفات الجديدة قلت كنتيجة لبرنامج التقويم الهيكلي. ولكي تتخلص الدولة من هذا العبء الثقيل فعلت ابتداء من سنة 1996، الصندوق المغربي للتقاعد وأوكلت إليه تدبير المعاشات المدنية والعسكرية. ولكي ترفع مداخيل هذا الصندوق من جهة، و تمر العملية بسلاسة من جهة أخرى، أدمجت الدولة جميع مكونات الأجر في الأجر الخاضع للاقتطاع والمُعتمَد في احتساب المعاش عوض الأجر الأساسي سابقا، كان هذا المكسب عبارة عن هدية مسمومة لأن الدولة لميكن همها تحسين المعاشات ولكن التخلص من عبئ أدائها.

في سنة 2000 بدأت الدولة تتكلم عن أزمة الصندوق المغربي للتقاعد، أي بعد أربع سنوات فقط على إصلاحات 1996، ودراسة اكتوارية بسيطة كانت ستبين هذه الأزمة قبل القيام بأي إصلاح سنة 1996. ومن هنا نستنتج أن الدولة إما قامت بهذه الدراسة وأخفت نتائجها حتى لا تثير رفض الموظفين لمخططاتها، وإما أنها لم تقم بأية دراسة وذلك أفضح.

وفي سنة 2003 أخبرت الحكومة النقابات بأن الصندوق المغربي للتقاعد مهدد بالإفلاس وقررت الزيادة في المساهمات من 7 إلى 10% كحل مؤقت لتأجيل الأزمة إلى سنة 2012 واحداث لجنة وطنية لإصلاح أنظمة التقاعد.

وجميع الحكومات اللاحقة لم تستطع تقديم مشروع متكامل لحل معضلة التقاعد والحكومة الحالية بدورها عاجزة عن ذلك. وهمها الوحيد ليس تمتيع جميع الشغالين المغاربة بالتقاعد، كما هو الشأن في الدول المجاورة كالجزائر وتونس، ولكن إيجاد حل لعجز الصندوق المغربي للتقاعد فقط.

إن السبب الرئيسي للعجز الذي يعرفه الصندوق المغربي للتقاعد هو تراجع الدولة عن دورها في التشغيل وعن تحمل أداء المعاشات، وقد عمقت هذه الأزمة الأسباب الأخرى التالية:

- الدولة لا تحترم مبدأ تحمل ثلث المساهمات من طرف الموظف والثلثين الآخرين من طرف الدولة كمشغل في نظام المعاشات المدنية؛
- الدولة لم تؤد منذ 1956 إلى 1996 أي مساهمة للصندوق المغربي للتقاعد، ولما طالبت منها النقابات القيام بهذا صرفت سنة 2005 مبلغ 6 مليار درهم لنظام المعاشات المدنية وهذا المبلغ أقل بكثير مما كان على الدولة أن تدفعه وهذا يؤكده المجلس الأعلى للحسابات.
- بلغت ودائع الصندوق المغربي للتقاعد عند نهاية سنة 2013 حوالي 80 مليار درهم وهذه الودائع توظف في استثمارات لا يستفيد منها الموظفون ومردودها المالي ضعيف بل وظفت أحيانا في استثمارات نتجت عنها خسائر فادحة دون محاسبة المسؤولين.
- المجلس الإداري الذي يسير هذا الصندوق لا تمثل فيه النقابات التي لها دور تمثيل الأجراء حسب الدستور وهذا يكرس احتكار الدولة لتسيير هذا الصندوق ويفتح المجال أمام سوء التسيير والتدبير.

الإجراءات الحكومية التي صدرت في الجريدة الرسمية

- حرمان الموظفين المستقيلين والمشطب عليهم من الوظيفة العمومية من التقاعد النسبي (تعديل القانون صدر في الجريدة الرسمية يوم 11 شتنبر 2014)؛
- إجبار أساتذة التعليم العالي والموظفين الخاضعين للنظام الأساسي الخاص بوزارة التربية الوطنية على العمل بعد بلوغ سن التقاعد وهذا تحرمه الاتفاقيات الدولية المناهضة للعمل القسري (الجريدة الرسمية يوم2 شتنبر2014).

التعديلات القانونية التي لم تحل بعد على البرلمان

1- رفع سن التقاعد من 60 إلى 65 سنة كالتالي:

- مواليد النصف الثاني من سنة 1955 يتقاعدون عن سن 62 سنة
- مواليد سنة 1956 يتقاعدون عن سن 62,5 سنة
- مواليد سنة 1957 يتقاعدون عن سن 63 سنة
- مواليد سنة 1958 يتقاعدون عن سن 63,5 سنة
- مواليد سنة 1959 يتقاعدون عن سن 64 سنة
- مواليد سنة 1960 يتقاعدون عن سن 64,5 سنة
- مواليد سنة 1961 يتقاعدون عن سن 65 سنة

الهاتف : 0608060000
الفاكس : 0537264525
Fne_bn@yahoo.fr
www.taalim.org

2- الرفع من المدة الأدنى لطلب التقاعد النسبي إلى 26 سنة عوض 21 سنة للموظف و20 سنة عوض 15 سنة للموظفة؛

3- تخفيض المعاش عبر:

أ – احتساب الأجر المتوسط عوض آخر أجر كالتالي :

- معدل أجور 24 شهرا الأخيرة من العمل ابتداء من سنة 2015؛
- معدل أجور 48 شهرا الأخيرة من العمل ابتداء من سنة 2016؛
- معدل أجور 72 شهرا الأخيرة من العمل ابتداء من سنة 2017؛
- معدل أجور 96 شهرا الأخيرة من العمل ابتداء من سنة 2018؛

ب- تخفيض النسبة السنوية كالتالي :

- من 2,5 إلى 2% عن كل سنة عمل بالنسبة للتقاعد العادي؛
- 2 إلى 1,5% عن كل سنة عمل بالنسبة للتقاعد النسبي.

4- الزيادة في الاقتطاعات من 10 حاليا إلى 14% مقسمة على سنتين ابتداء من 2015.

وهذا سينتج عنه انخفاض في الأجر الصافي بالنسبة لجميع الموظفتن كالتالي:

الفئة	الأجر الصافي الحالي الشهري	قيمة التخفيض في الشهر
السلم 6 رتبة 2	3031,81	140,14
السلم 7 رتبة 2	3369,38	146,37
السلم 8 رتبة 2	3688,82	154,96
السلم 9 رتبة 2 تقني /محرر	3954,93	166,93
السلم 10رتبة 2 متصرف مساعد	4696,91	213,52
السلم 10 رتبة 6 متصرف مساعد	6091,45	236,49
السلم 11رتبة 2 متصرف	7508,74	265,59
السلم 11 رتبة 6 متصرف	10141,66	361,15
متصرف ممتاز خارج السلم رتبة 2	13181,04	497,98
السلم 9 رتبة 2 أستاذ	4168,11	176,43
السلم 10 رتبة 2 تقني/محرر	4996,91	213,52
السلم 10 رتبة 6 تقني/محرر	5970,83	231,27
السلم 11 رتبة 2 تقني/محرر	7004,37	244,59
السلم 11 رتبة 6 تقني/محرر	9851,18	347,87
خارج السلم رتبة 2 أستاذ	12646,44	474,22
مهندس دولة درجة أولى رتبة 2	8888,57	306,33
مهندس دولة درجة ممتازة رتبة 2	11662,65	430,5
مهندس رئيس درجة أولى رتبة 2	14142,39	521,66
مهندس رئيس درجة ممتازة رتبة 2	19562,7	749,67
طبيب درجة أولى	8888,58	306,33
طبيب درجة ممتازة	12651,07	474,43
طبيب درجة استثنائية	15400,61	564,69
طبيب خارج السلم	19211,09	734,05
أستاذ كلية الطب درجة س رتبة 2	46157,73	2090,13

ما تْقِيشْ تقاعُدي
Touche pas à ma Retraite

خاصنا نشاركو بحماس في الاحتجاجات والإضرابات باش نوقفوا هذا العدوان

الهاتف : 0608060000
الفاكس : 0537264525
Fne_bn@yahoo.fr
www.taalim.org